الموت فجعله ماضيا والكلام مفعول به ويضعفه ورده حيث لم يذكر الموت
وقولهم لا لباي ولو كان فعلا لبني بنون الوقاية **قوله** ويجوز رد جعل الاخير
جعل في الباب الثامن من الماضي هذه مما اغتفر في التوابع لا يغتفر في
الاول ايضا لاضافة نهما مفيدة للتعريف **قوله** لاكمالها قال اللقاني اي لان
صفات المخاطب الشتمل هو عليها معلومة فاذا اريد ثبوت كمالها لشخص او
ثبوت اضدادها كلها لشخص تعذر تعيين انتهى **قوله** فجعل المقتضي الخ وجه
فيه نظر فانه جعل المقتضي للتعريف ارادة المغايرة من كل وجه ومثله
بالوقوع بين الضدين ولم يحصره في ذلك فيلزم من وقوعهما بينهما ارادة
كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعهما بينهما عدم ارادة المغايرة فالمدار
على ارادة كمال المغايرة كما قال المصنف فتدبر **قوله** وشرعك بفتح الشين قال
في الصحاح ويقال شرعك هذا اي حسبك **قوله** وهذا النوع مرجعه الى السماع
انظر هذا مع ان المصنف جعل لها ضابطا فلعل شهرتها سببته **قوله** اذ ليس
قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك انظر هذا مع ما تقدم الاضافة
في ذلك على معنى اللام لتقدير طي حرف وشرطه في ولا سيما لكونها على معناها
الا تقدير حرفها وقد صحوا بان الاضافة المعنوية تقدر بالحروف وان لم
يلزم ظهورها في كل موضع وكان ينبغي ان يقول في التعليل انه ليس هناك
ضمير فاصل كما في اللفظية وهو المثال لما سياتي في توجيه كون اللفظية تفيد
غير محضة **قوله** في كونها مرادا بها الحال الى اخره بيان لوجه الشابهة في قول
الناظم وان يشابه المضاف الخ اخره وفيه رد على ابي حيان حيث ظن ان المراد
المشابهة في الرتبة فاعترض بان كلام الناظم لا يشمل الا اسم الفاعل **قوله**
بدليل نقله الى اخره استدلال ابن مالك في تعريفه بان المصدر واقع موقع حرف
مصدري موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه فلذلك الواقع
موقعه كذلك وحاصل ان المصدر المسبوك من الموصول الحرفي وصلته في مثل اعجبني ما

صنعت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنعك وهذا وان قاله النحاة لا يظهر
الدليل عليه كما قال الدماميني لان المصدري لا يجب اضافته بل يجوز ان يذكر
المؤول بعده مرفوعا ومنصوبا بنحو اعجبني ضرب زيد وزيدا بتنوين ضرب
ورفع زيدا ونصبه فلم لا يجوز تقدير هنا المصدر منكرا وفاعل الفعل الذي
كانت صلته مرفوعا بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر ودعوى هـ
الدماميني ان النحاة قالوه غير مسلمة ان اراد كلهم فقد صرح بعضهم
بان المصدر المسبوك يكون نكرة وجوز بعضهم في اويرسل رسولا في قراءة
النصب ان يكون في تاويل ارسالا وقد مر في باب كان ما يتعلق بذلك **قوله**
فوصفه وجدي الى اخره هذا الايهض دليلا لاحتمال ان يكون الشديد
بدلا من وجدي لا نعتا ولين سلم فيحتمل ان يكون الذي الشديد للجنس
ومصحوبها في حكم النكرة **قوله** نحو جيئك اكراملك قال الدنوشري في كون
اكراملك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد في الفاعل مع عامله ويجاب بانه
مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله فاعلهما واحد **قوله** هديا
بالغ الكعبة قال الدنوشري البدي بفتح اوله وسكون ثانيه ويجوز فيه
الهدي بكسر ثانيه وتشديد الياء وقراءتهما جميعا السبعة حتى بلغ الهدي
محله الواحد هديه وهدية بكسر الدال وتشديد الياء **قوله** والها اي وضم
الها **قوله** وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف قال اللقاني قد يقال هذا
معارض بنحو قوله الودائع المستحقه صفوه فان الاضافة فيه لم تفد
تخفيفا ولا رفع قبح انتهى وقال الدنوشري حصر التخفيف في هذه الاشيا
الثلاثة يشكل بثلاثة مسايل فان اضافتها غير محضة ولم يخفف منها
تنوين ولا نون ولا ضمير الاولى تولك الضارب الرجل فان هذه الاضافة
غير محضة ولم يخفف منها تنوين ولا نون ولا ضمير ويجاب بان هذه
الاضافة محمولة على الحسن الوجه لما ان الحسن الوجه محمول في النصب على